**مقدمة**

نحن نسعى جاهدين لجعل مدينة كارديف أقوى وأكثر عدلا وخضارا.

نحن نسعى لجعلها مدينة أكثر قوة، وذات اقتصاد يوفر وظائف جيدة الأجر، ونظام تعليمي يسمح للشباب بالوصول إلى تطلعاتهم، وحيث يتوفر سكن جيد وبأسعار معقولة في مجتمع يسوده الأمان للجميع.

نحن نسعى لجعلها مدينة أكثر عدلا ، حيث يمكن للجميع الاستمتاع بفرص العيش في كارديف ، بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية. حيث سيتم دعم أولئك الذين يعانون من آثار الفقر وحيث يحصل يوم عمل مناسب يدفع فيه الأجر الملائم.

مدينة أكثر اخضرارا ، تستجيب لحالة الطوارئ المناخية ، وتعزز التنوع البيولوجي وتضمن توفر مساحات مفتوحة عالية الجودة للجميع. كل هذا سيكون متاحا من خلال خيارات النقل المستدامة المريحة والآمنة وذات أسعار معقولة.

ولكن كارديف، حالها حال السلطات المحلية في جميع أنحاء المملكة المتحدة ، تواجه مرة أخرى سلسلة من الضغوط غير العادية ، مدفوعة بأزمة تكلفة المعيشة وأزمة الطاقة والتأثير الدائم لكوفيد 19 2023 ، نقدر أن تقديم الخدمات /

هذا يعني أن كل ما نقوم به ، أي أن كل خدمة نقدمها ، ستكون تكلفتها أكبر حتى يتم تقديمها لسكاننا. إننا نقدر في العام المالي المقبل ، 2023/24 أن التكلفة اليومية التي ستتلقها في هذا العام - بما في ذلك المدارس والخدمات الاجتماعية وجمع النفايات والحدائق – ستكلفنا 75 مليون جنيه إسترليني إضافية بسبب ارتفاع الأسعار والتضخم وضغوط الطلب. على الرغم من وجود زيادة للتمويل مقدمة حكومة ويلز ، لا يزال هذا يترك لنا 23 مليون جنيه إسترليني يجب أن نقوم بتحصيلها من خلال المدخرات والكفاءات ، ورسوم الخدمات أو عن طريق تقليل الخدمات أو خفضها. ومع ذلك، ستظل هنالك فجوة كبيرة في الميزانية، كما أننا أنه وخلال هذه الأوقات الصعبة، سيلجأ العديد من سكان المدينة إلى المجلس البلدي للحصول على الدعم. حيث أننا لن لن نخذلهم.

هذا هو السبب في أن مقترحات الادخار التي نطرحها ستعطي الأولوية لدعم الفئات الأكثر ضعفا ، وستحمي خدمات الخطوط الأمامية وتضمن التمويل العادل للتعليم والخدمات الاجتماعية. في الواقع ، بينما سنواصل إعطاء الأولوية للتعليم في كارديف ، فإننا نقترح ، كجزء من هذه الإستشارة ، زيادة في تمويل المدارس بقيمة 25 مليون جنيه إسترليني.

وحتى يتسنى لنا بالقيام بذلك ، كان علينا توفير قدر كبير من المدخرات من خلال ما يعرف بكفاءات المكتب الخلفي. والتي شملت ذلك خفض التكلفة عن طريق تقليل استخدام مبانينا والاستفادة بشكل أفضل من التكنولوجيا.

ومع ذلك ، فإن هذا وحده لا يكفي لسد فجوة الميزانية البالغة 23 مليون جنيه إسترليني ، وبالتالي فإن المجلس يدرس إجراء عدد من التغييرات على عدد من خدمات الخطوط الأمامية لدينا من أجل تحقيق توازن في ميزانية 2023/24

نريد أن نعرف رأيك في هذه المقترحات. لذا يرجى المشاركة والرد على الأسئلة الواردة في هذه الإستشارة بحلول ظهر يوم 29 يناير 2023.

**لماذا يواجه المجلس فجوة في الميزانية؟**

ارتفعت تكلفة تقديم الخدمات إلى 75 مليون جنيه إسترليني ، مما يعني أن المجلس يواجه فجوة تمويل يتوقع أن تزيد عن 23 مليون جنيه إسترليني. هذه هي الفجوة المقدرة بين التكلفة المتوقعة لخدماتنا وكمية الموارد المتاحة. وعلى الرغم من أن حكومة ويلز توفر التمويل لدعم زيادة ميزانية المجلس البلدي، فإن ذلك لا يكفي لتغطية تكلفة تقديم الخدمات، مما سيترك فجوة في الميزانية يتعين سدها.

وهناك عدد من الأسباب التي تجعل المجلس البلدي يتوقع حدوث مثل هذه الفجوة الكبيرة في الميزانية.

• زيادة الطلب على خدماتنا: مع تفاقم أزمة تكاليف المعيشة ، حيث يلجأ العديد والعديد من الناس إلى المجلس للحصول على الدعم ، مما يعني أن الطلب على خدماتنا آخذ في الازدياد. نحن نعلم ، على سبيل المثال ، أن عدد الأشخاص الذين يطالبون بالدعم الشامل أو اليونيفرسال كريدت يكاد يكون ضعف المستوى الذي كان عليه في فترة ما قبل الوباء ، حيث تضاعف عدد الأشخاص الذين يصلون إلى خدمة المشورة الإجتماعية الخاصة بنا منذ أبريل من العام الماضي. وقد زاد عدد الحالات التي تندرج تحت قسم الخدمة الاجتماعية زيادة كبيرة خلال العامين الماضيين بينما زاد عدد المحتاجين للوجبات المدرسية المجانية زيادة كبيرة. مع زيادة عدد الأشخاص الذين يسعون للوصول إلى خدمات المجلس البلدي، فإن تكلفة تقديم الخدمات آخذة في الارتفاع.

• الضغوط التضخمية: مع تجاوز قيمة التضخم حاجز ٪ 11 في هذه الأيام، فإن تكاليف تقديم الخدمات العامة والاستثمار في مبانينا وبنيتنا التحتية آخذة في الارتفاع.

- الطاقة: ارتفاع أسعار الطاقة يعني أن المجلس البلدي يتطلع إلى دفع 13 مليون جنيه إسترليني إضافية العام المقبل لتدفئة مبانيه وإضاءة شوارعنا.

- الأجور: نعتقد أن موظفي القطاع العام - الذين يقدمون خدمات حيوية في جميع أنحاء المدينة - يجب أن يتقاضوا رواتب عادلة. ويجري الاتفاق على منح أجور أعلى مما كان مدرجا في الميزانية في البداية، رغم أنها لا تزال أقل بكثير من معدل التضخم بالنسبة لعدد من موظفي المجلس البلدي، وأقل بكثير من الزيادات في أجور القطاع الخاص التي يجري النظر فيها.

- الغذاء والوقود والنقل: تكلفة شراء المواد الغذائية والوقود والنقل - لتقديم الوجبات المدرسية والنقل المدرسي - كلها آخذة في الارتفاع

• إرث كوفيد: لا يزال التأثير الدائم للكوفيد محسوسا ، حيث تعاني بعض الخدمات من خسارة مستمرة في الدخل بينما يواجه البعض الآخر تحديات أكبر وقضايا أكثر تعقيدا وهي في مرحلة التعافي.

على الرغم من أنه من المقرر أن يحصل مجلس كارديف البلدي على زيادة في الدعم المقدم من حكومة ويلز بنسبة ٪ 9 للعام المقبل ، إلا أن ذلك لا يكفي لتغطية التكاليف الإضافية التي يواجهها المجلس البلدي خلال هذه الأيام.

**كيف نقترح سد الفجوة؟**

وسيتعين سد فجوة الميزانية من خلال مزيج من المقترحات الأتية:

• توفير الكفاءة ومقترحات تغيير الخدمة: يلتزم المجلس البلدي بحماية خدمات الخطوط الأمامية ، وبالتالي يتطلع إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المدخرات من خلال ما يعرف بكفاءات المكتب الخلفية. وهذا يعني خفض تكلفة تشغيل مبانينا ، وتقليل مقدار المساحات المكتبية التي نحتاجها ، واستخدام التكنولوجيا الجديدة حيث ستوفر لنا المال. ويعني حجم التحديات المالية أيضا أن المجلس البلدي ما فتئ ينظر في تخفيض منظم في عدد الموظفين المستخدمين، من خلال إنهاء الخدمة الطوعي، لتحقيق التوفير مع الإبقاء على حالات التسريح الوظيفي الإجباري عند الحد الأدنى. وستسهم هذه الإجراءات مجتمعة في دعم الكفاءة ذات المساهمة الكبيرة في سد فجوة الميزانية. ولكن ولسوء الحظ ، لن يكون ذلك كافيا ، وقد تكون بعض التغييرات في الخدمات ضرورية لخلق التوازن. هذا هو السبب في أننا نريد أن نعرف ما يفكر فيه سكان كارديف حول بعض التغييرات المحتملة التي يمكننا إجراؤها لتوفير المال.

• ضريبة المجلس البلدي أو الكاونسل تاكس: تمثل ضريبة المجلس البلدي ٪ 27 فقط من ميزانية المجلس ، والباقي يأتي من حكومة ويلز. كل زيادة بنسبة ٪ 1 في ضريبة المجلس تولد فقط حوالي 1.6 مليون جنيه إسترليني ، وبالتالي فإن سد فجوة الميزانية من خلال الزيادات الضريبية وحدها ليس واقعيا ، خاصة في خضم أزمة تكلفة المعيشة.

• استخدام الاحتياطيات: يجب على المجلس أن يكون حذرا للغاية عند استخدام احتياطياته المالية ، فلا يوجد سوى كمية محدودة متاحة وبمجرد صرفها ، فإنها ستنتهي. يتم تخصيص غالبية احتياطيات المجلس البلدي لأغراض محددة ، وبالتالي فهو ملتزم بدعم تقديم الخدمات ، على سبيل المثال تمويل المبادرات المجتمعية الفردية ودعم خدمات منع التشرد. يحتفظ المجلس البلدي بمستوى من الرصيد العام يبلغ مجموعه 14.2 مليون جنيه إسترليني لتغطية التكاليف التي ليست في الحسبان وهذا يعادل أقل من ٪ 2 من صافي الميزانية الإجمالية للمجلس البلدي.

